الرقم: 23 التاريخ: 23 يناير 2012

تصريح حول قرار مجلس الشيوخ الفرنسي

لقد تم اعتماد مشروع قانون اليوم (23 يناير/كانون الثاني)مقدم من قبل أعضاء "حزب الاتحاد من اجل حركة شعبية"، الموجود حاليا في السلطة بعد التصويت عليه في الجمعية العامة لمجلس الشيوخ الفرنسي و يهدف الى معاقبة تحدي مزاعم الإبادة الجماعية بشأن الأحداث التي وقعت في عام 1915 . يشكل هذا القرار معضلة بكل ابعاده ومثال لعدم المسؤولية. نستنكر بشدة هدا القرار ونعلن اننا سنفيد ردود فعلنا في كل منصة.

رفض مثل هذا المشروع، وفق قرارلجنة القوانين لمجلس الشيوخ بسبب معارضته للدستور، بتاريخ 4 مايو 2011 ب196 صوتا ضد 74 صوتا. لكن اليوم وافق مجلس الشيوخ على هذا المشروع رغم قرار لجنة القوانين الذي يدل على ان هذا القرارمعارض للدستور.هذا مؤشر واضح على استغلال قضية حساسة لأغراض سياسية داخلية رغم عدم أي تغييرفي جوهرالمسألة خلال الفترة الماضية. وهذه خطوة مؤسفة للغاية بالنسبة الى السياسة الفرنسية. إن تسييس مفهوم التاريخ والسياسة من خلال ماضي الشعوب و المس بحرية التعبير خسارة لفرنسا اولا.

فمن الواضح تماما أنه لا يمكن تفسيرالحقائق التاريخية من قبل سياسيين يعتبرون ان لديهم حق الحكم على مسألة الإبادة الجماعية المزعومة بجدية والحكم على شعوب اخرى انطلاقا من وجهات نظر جزئية ومن دون رعاية مبادئ القانون الدولي.وليس لدى اي برلمان مثل هده الصلاحية او الحق. يوجه هذا القرارالمعتمد ضربة لحرية التعبير ولحرية البحث العلمي. واقع ان تكون حسابات سياسية تؤدي الى مثل هذه النتيجة في بلد ساهم في تطوير القيم العالمية ويفتخربأنه دولة القانون، تثيرالتفكيرفي زمن نحتاج الى أمثلة ايجابية لنشرهذه القيم على الصعيد العالمي.

فإنه من المؤسف ان تصبح العلاقات التاريخية والمتعددة الأبعاد بين تركيا وفرنسا ضحية اعتبارات انتخابية بالرغم من كل الجهود التي قمنا بها وعلى رغم جميع الآراء التي أعربت عنها مؤسسات ومحامين فرنسيين بارزين. انه واضح على من تقع المسؤولية .

لا تفهم الاوساط ، التي تعتبر ردود فعل تركيا مفرطة بشأن هذه المسألة و أن هذه الردود لا تزال حبرا على الورق، جوهر المسألة كما انها لا تفهم تركيا والشعب التركي. ومن المفيد ان نذكر أننا لن نتردد في تنفيذ التدابيرالتي تم اتخاذها في حال اصبح الاقتراح المعتمد ملزما قانونيا وسنستمرايضا في استخدام حقنا الكامل في الدفاع عن نفسنا على ارضية مشروعة في مواجهة هذه الاتهامات غير المشروعة والتي لااساس لها ومن المهم ان لا يقع اي احد في شك حول موقف حكومتنا المبدئي.

اننا نشاطرمن جهة وجهات نظرأولائك الذين يعترفون بهذا الخطأ ويناشدون الرجوع عنه ونشاطرمن جهة اخرى اولائك الذين يسعون الى عدم الاساءة الى العلاقات مع تركيا. ونتمنى ان يتم درس جميع السبل من اجل تفادي وقوع العملية الحالية في خانة الخطأ القضائي والسياسي والاخلاقي لفرنسا.

ان تركيا عازمة على اتخاد الخطوات الازمة ضد هدا القرار غير المشروع الدي لم يتخد باعتباره القيم الانسانية الاساسية وضمير المجتمع.